

غسان العياش

الإفناذ المرتجى من الواقع الاقتصادي المأسوي يفترض، قبل أي شيء آخر، تظهير الحقائق كما هي، بدون تجميل، والانطلاق منها لصياغة الحلول القريبة والبعيدة. فتحريف الأرقام بالتزوير وتزيين الوقائع بالأكاذيب وتعميم الترهات، بقصد تضليل الرأي العام، لا توصل إلى الحلول ولا تساهم في إنقاذ البلد. على مدى السنين والعقود الماضية، كان سلاح السلطات لتأجيل الانفجار والهروب من الحساب هو تمويه الحقائق لمنع الرأي العام من معرفة عمق المشاكل الاقتصادية وتلمس مخاطرها المخيفة. تعاونت على تنسيق وإخراج "المهرجان الدائم لتزوير الحقائق" كل مراجع الدولة، السياسية والدستورية والإدارية والمالية والنقدية. ويوم وقعت الواقعة اصطدم اللبنانيون بجدار الأزمة الصلب، وفوجئوا بأنهم، بين ليلة وضحاها، فقدوا أموالهم ومصادر رزقهم وتواصلهم مع العالم، وخسروا الحريات الاقتصادية التي كانوا يعتزّون بها.

يضجُّ "الشارع الثائر" والمنابر السياسية بشعارات مفادها أن أموالاً طائلة جرى تهريبها من لبنان في فترة الريبة، التي سبقت انكشاف الأزمة العاصفة، وأن إعادة هذه الأموال إلى لبنان تساهم في ردم الخسائر المالية وتمكّن المودعين في المصارف من استعادة أموالهم. هذا الادّعاء هو تضليل صاف، ولا هدف له إلا صرف الأنظار عن المكامن الحقيقية للمشكلة.

نشرت "النهار" قبل أيّام المقال الشهري للدكتور مكرم صادر، الأمين العام لجمعية مصارف لبنان، وهو باحث رصين وكاتب ممتّن. وقد استند في مقاله إلى معلومات بنك التسويات الدولية BIS الذي أصبح شبه سلطة دولية معترف بدورها في صياغة قواعد الممارسة المصرفية في العالم. بيّنت الجداول والأرقام التي أوردها الدكتور صادر أن الودائع الصافية للأشخاص اللبنانيين في المصارف الخارجية، التي بلغت في الفصل الأوّل من العام الجاري ٥ مليارات دولار تقريبا، زادت بمبلغ ٣,٥ مليار دولار فقط بين الفصل الثاني من سنة ٢٠١٧ والفصل الأوّل من سنة ٢٠٢٠، وهي الفترة التي اعتبرت مشبوهة على صعيد تحويل الأموال من لبنان.

بالمقابل، انخفضت في نفس الفترة إيداعات المصارف اللبنانية في المصارف الخارجية إلى نصف ما كانت عليه في بداية الفترة. هذه الأرقام واضحة ومفهومة. لكن غير المفهوم أن تعتقد الحكومة المستقيلة أن باستطاعتها استرجاع ١٠ مليارات دولار من الأموال التي خرجت من لبنان، والتي لا تزيد بمجمّلها عن ٣,٥ مليار دولار، وأن يكون هذا الرقم الوهمي أحد ركائز خطة الحكومة "للتعافي المالي". يسود الأوساط المالية اعتقاد بأن مصرف لبنان، الذي تعهد في بداية الأزمة بدعم استيراد المواد الحيوية، لن يكون قادرا على الاستمرار بهذا الدعم إلا لفترة قصيرة جدا، على اعتبار أن موجودات مصرف لبنان المتبقية تقترب من رصيد الاحتياطي الإلزامي للقطاع المصرفي. وحجة المركزي في ذلك، أن هذه الأموال الباقية تعود لمودعي المصارف وهو غير قادر على التصرف بها. وبسريان هذا الخبر ارتفع منسوب المخاوف من ارتفاع جنوني في أسعار المواد الأساسية عندما يتوقّف دعم الاستيراد من مصرف لبنان.

هذا أمر غريب. لقد وظّفت المصارف في مصرف لبنان أكثر من ٧٠ مليار دولار، القسم الأكبر منها هو توظيفات اختيارية والقسم الأصغر هو مبلغ الاحتياطي الإلزامي الذي يقارب حاليا ١٨ مليار دولار، وهو يودع في المصرف المركزي بحكم القانون وتطبيقا لتعليمات مصرف لبنان. إن الخطّ الفاصل بين التوظيفات الاختيارية وبين الاحتياطي الإلزامي هو خطّ وهمي قليل الأهمية، فكلاهما مصدره واحد وهو الودائع المصرفية المودعة في مصرف لبنان. فلماذا استسهل مصرف لبنان استعمال القسم الأكبر من إيداعات المصارف لديه وتوقف عند الخطّ الوهمي، خطّ الاحتياطي الإلزامي؟ ولماذا يتوقّف التحقيق الجنائي عند حدود مصرف لبنان؟

السياسة النقدية هي إحدى العناصر المسؤولة عن انهيار النظام النقدي والمالي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية. لكن السياسة المالية التي مارستها الدولة عبر "تنفيذها الجنائي والوحشي" لتحقيق الإيرادات والنفقات مسؤوليتها تفوق مسؤولية السياسة النقدية في التسبب بالانهيار. سنبقى ننتظر تجاوز التحقيق الجنائي الخطّ الوهمي الفاصل بين مسؤولية مختلف السياسات العمومية عن الكارثة، بل عن الكوارث الوطنية، كما ننتظر تجاوز المحاسبة الخطّ الوهمي بين تحقيق جنائي وآخر غير جنائي.

لأن دراسة معمّقة لأداء القطاع العام، بمختلف فروعها، خلال العقود السابقة، يكشف الآثار الكارثية لسياسات دمّرت الاقتصاد اللبناني والمجتمع اللبناني، ولا يعاقب عليها قانون العقوبات.